

مشكلات في نهج التحديث الثقافي والتقني

د / رشيد قوقام

قسم الفلسفة

جامعة الجزائر 2

لقد قامت حركة الإصلاح بمجهود كبير في ميدان التحديث الثقافي - السلوكي، لكنها لم تفلح إلا بنسبة ضعيفة، لأنها لم تتوغل إلى عمق الفرد والجماعة، بحيث ظل خطابها فوقيا ونظريا ومتحفظا إلى غاية اليوم، وربما بسبب التناقض بين الهوية والتراث من جهة، والتحديث والعصرنة من جهة أخرى، وهذا الإشكال قد أدى إلى ظهور مشكلات جديدة كالاغتراب، وتوسيع مجال التشتت، بحيث لم يتوصل الفكر الإصلاحي إلى التوفيق بين الأصالة والمعاصرة ولا إلى تغليب أحدهما على الآخر، فبقيت هذه المشكلة قائمة لم تراوح مكانها، لذلك لابد من البحث عن خلفية هذا التعارض وعدم تجاوز الفكر العربي للخطاب النظري البحث لهذه الإشكالية.

ومثل هذه المشكلات أنتجت ثقافة هجينة تحتاج إلى تأصيل، لأن السلوكات الفردية والجماعية متناقضة ومعقدة، ولأن هناك صعوبات داخلية وأخرى خارجية أدت إلى تكوين أبعاد متعددة في الثقافة لا تسمح بتخطي عقبة الازدواجية في الوقت الحاضر على الأقل، بحيث مدارك الإنسان وأحواله النفسية - العقلية والاجتماعية تتجاذبها تلك الأبعاد، ولم توفق في تأصيل وتحديث ذاتها.

ينبغي الإشارة إلى أن مسألة التحديث لا تعني الخروج عن الأصالة و الدين، حيث تشهد على ذلك أدلة تاريخية من الحضارة الإسلامية ومن الحضارة الغربية، فالغرب ما يزال يستلهم تطوره من خلال اللاهوت المسيحي، يعني هذا أنه يدرس العلوم الإنسانية منها الفلسفة بنقد بنيته اللاهوتية دون الخروج عليها، كذلك في الإسلام كان العلماء يطلقون العنان لفكرهم دون أن يتخلوا عن ثنائية المادة والروح، حيث أبدعوا في مجالات مختلفة، في الفلسفة والعلوم كما في الفنون.

ولا يخفى على أحد أن أزمة الثقافة في العالمين العربي والإسلامي بلغت درجة عالية من الانحطاط والتمزق والتخلف بسبب الجهل والتعصب من جهة والتغريب من جهة أخرى، لقد عبر مالك بن نبي عن عمق استمرار الانحطاط بقوله: " فكثيرا ما يرى الفرد منا في قضية ما أن أسبابها متعددة، وفي الغالب يكون ذلك التعدد في صورتها الخارجية فقط بمعنى أنها تظهر متعددة لأن تأثيرها على شعوره يتكرر في ظروف

مختلفة باختلاف الزمن والمكان، فكلما يأتي منها مظهر جديد لتغير الظروف يظن أن السبب جديد في ماهيته.⁽¹⁾

يعني ذلك أن المسلم أو العربي يتصرف بالفعل المنعكس الشرطي، ولا يدرك عمق الأزمة وبالتالي لا يستطيع الوصول إلى الحلول المناسبة والناجعة، وهذه السطحية ترجع إلى ضعف الإمكانيات الفكرية لا إلى الإمكانيات المادية، لذلك تتميز التصرفات لديه بالوهم والغرور ويعتقد أن ما يفعله هو الصواب بتبذير الوقت والمال هباء منثورا.

لقد أرجع مالك بن نبي هذا السلوك القائم على الفعل الشرطي إلى الأوضاع النفسية التي تعكس حالتين من السلوك إزاء الاستعمار وهما:

- حالة يميل فيه السلوك إلى العبادة والخنوع. ممن يرى في القوي معبودا لا مناص من التعلق به بل عبادته أحيانا.

- حالة يميل فيه السلوك إلى التمرد والحق. ممن يرى في القوي الظالم المستبد فيغضب ويتهور ويتمرد.⁽²⁾

ثم يفسر ذلك بالصورة الميتافيزيقية المسيطرة على المسلمين في هذا العصر، باعتبار أن الحالتين لا تختلفان في الهدف بالنسبة للاستعمار في تنويم الوعي الإسلامي، لأنه يستغل هذه الأوضاع النفسية جيدا، بحيث يغذي شهوات أصحاب الحالة الأولى، ويستفز ويثير غضب أصحاب الحالة الثانية.⁽³⁾

هكذا يتعفن السلوك الشخصي والجماعي في البلاد العربية، فهل من تدبر وتعقل في إدراك المشكلات في عمقها، ومن استجابة لدى الجماهير؟ وحتى ما افترضه مالك بن نبي كحل أو منطلق على الأقل، هو نوع الأفكار التي تساعد على الإقلاع وانطلاق التحديث، فإن الأفكار التي أنتجت الثقافة العربية منذ مطلع النهضة لم تستطع ابتكار الفعل الحداثي، لأنها لم تراوح زمن النهضة أي تحاول دائما التكيف مع الثقافة الغربية دون مصارعتها، مع العلم أن فكرة الصراع الفكري قائمة أيضا ولم تخضها، فظلت تقتبس السلوكات وتنمّل الأفكار والمشكلات وتقلد العقائد وتستورد السلع، ولا تكلف نفسها إنتاج شيء فكري أو مادي ولو كان بسيطا.

لذلك لم تستطع الشعوب العربية الردّ ولو بكلمة أي مجرد كلمة، لأن ملكة التفكير ميتة وأصبحت ضريا من الخيال، إذا ما فكرنا فيها، وأما من حاول فالويل له كبير في الداخل والخارج، بل خطر الداخل عليه أقوى وأشدّ، لأن الاستعمار وضع آليات راسخة لاستمراره، ولم يترك منفذا إلا سدّه، ولأنه يؤمن بالصراع الفكري، وأما نحن فيغرينا بحوار الحضارات وتكاملها وتعايشها.

والحق أن التحديث يأتي من الإرادة الشخصية والاجتماعية، إما بطريقة تلقائية أو بطريقة إرادية، لكي يحدث التعديل المطلوب في السلوك وتطوير الثقافة، بمعنى التحديث ينطلق من الذات ولا سبيل آخر له، لأن الأفكار الحقيقية والمنتجة للثقافة الحية والحضارة هي التي تتبع من ذات الماهية القائمة.

بالفعل يتميز السلوك السائد بالتقليد الأعمى على الوجهين، فهو من جهة يقلد الماضي ويحاكي الشخصيات الماضية في القدم والمختلفة عن زماننا بقرون كثيرة، ومن جهة أخرى يقلد تقليدا أعمى كل ما هو يأتي من وراء البحر سواء كان غثا أو سمينا، بدعوى أن التقليد هو الطريق الصحيح عند الفريقين، ولا سبيل غير هذا النهج عند الطرفين المتصارعين على اللاشيء، ولا يكلف واحد من هؤلاء القوم أن يستقيم في تفكيره ويتدبر شأنه بنفسه ولا يلقي باللائمة على الطرف الآخر في تقدمه أو تخلفه.

إن مشكلة السلوك لم يدركها الفكر العربي منذ النهضة على حقيقتها، لأنه ينظر إليها من الخارج، ولم يعمل فيها العقل، ولم تواجه حقيقته في فعل الحداثة، التي أصبحت ترفا فكريا، يمارسه الفكر العربي بحسب ما هو متداول في الفكر الأوربي، فنكلم عن حقوق الإنسان والديموقراطية بالمقاييس الغربية وبالأملاءات، دون أن نكلف أنفسنا تأمل ما نقوم به من ملتقيات وندوات ومؤتمرات للمزيد من التتويم والإيحاء بأننا أصحاب مشاكل وقلقل نقف حجر عثرة في وجه التقدم الحضاري الغربي الزاحف، مع ذلك نفرح أحيانا بكوننا نقلق ونعرقل ونشعر من ذلك بوجودنا، ونعتقد جازمين أننا نؤثر ولا شأن في الساحة العالمية، والواقع عكس ذلك تماما.

لو تأملنا الفكر العربي في نشاطه بنظرة نقدية لوجدناه غارقا في سبات عميق، تحت ظلال العاطفة الجياشة إما بالاعتداد بالنفس وإما باستهوائه من الغرب، وكلا الطرفين يستعمل العاطفة زيادة عن اللزوم. ويبتعد عن العقل كلما غرق وتوغل في أحضان معبوده المفضل.

وما مقاييس الفكر والسلوك والنقد إلا أدوات الغرب للغرب وليست لنا، لأننا لا نملك إلا منطق العاطفة، الذي لا يغني شيئا في إحداث تطور في منظومتنا الفكرية والسلوكية، فنحن أشبه بالخشب الذي ضرب به أرسطو المثل بمن لا يستطيع أن يقول شيئا، أو بالخشب الذي مثل به ابن باديس في نشيد "شعب الجزائر" في قوله:

واهز نفوس الجامدين فرما حيي الخشب.

على الرغم من أن هناك من الباحثين من كتب في هذا المجال، لكن تلك الكتابات لم تتعد حدود أصحابها، بمعنى لم تجد الاستجابة في الحياة الثقافية، لذلك قل الاستيعاب والوعي المباشر بالضرورة والحلول الناجعة والرغبة في التطلع إلى المستقبل، ربما كان السبب الأساسي في ذلك هو أن هذه الدراسات تعبر عن

الفكر بمنهج إيديولوجي ونظرة ضيقة للموضوع المعالج، بتأثير من التوجهات السياسية غير المختارة بتلقائية من طرف عموم المجتمع، بحيث كان الاختيار دوماً فوقياً، لانعدام المشاركة من المجتمع الواسع وهو ما يعبر عنه اليوم بالممارسة الديمقراطية، أو بالتشاور مع قوى فعلية ممثلة حقاً للشعب.

هذا، يذهب أصحاب الحادثة في الفكر العربي إلى أن الأنموذج الحداثي يتمثل في الثقافة والحضارة الغربية، لذلك لم تستجب الجماهير العربية لخطابهم، فأصبح هؤلاء المفكرون يمارسون الترف الفكري ولا يفكرون بالفعل لأنفسهم أو لمجتمعهم أو للإنسانية، لأنهم يقومون بتكريس السلوكات الغربية، ويزعمون أنهم يدخلون التحضر والتقدم إلى الثقافة العربية الإسلامية، وصاروا مبشرين دون تكليف ودعاة دون هدف ومفكرين دون فكر، ويجهل هؤلاء أن المدنية الغربية استعملت ولا تزال كل أنواع القوة والعنف في سبيل التأثير في الآخر وسلبه ما يملك مادياً ومعنوياً، لأن معظم القضايا التي تسوقها في خطابها إلينا كالحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان ليست أشياء جديدة في ثقافتنا ولا حتى في الفكر البشري عامة، وإنما تريد تفكيك منظومتنا الثقافية والاجتماعية، وفي الوقت نفسه لتشعرنا بأنها متفوقة حضارياً، ولا يمكن اللحاق بها، وهذه التحفظات لا تمنع أن تصبح الحادثة ممكنة إذا ما أحسننا الاختيار في سلعتها المعروضة أمامنا، وبذلنا الجهد بدورنا لإنتاج ما نحتاج إليه فكرياً وثقافياً.

هذا أما من يعتقد أن الحادثة واحدة، وهي الحادثة الغربية، فإن هذا الموقف لا يتفق مع مبدأ الحادثة نفسها التي تفتح المجال أمام الفرد لكي يختلف ويبادر ويتساوى مع الآخر، على أساس التحديث المستدام، لأن مظاهر الحادثة الغربية لا تعكس روح الحادثة على الإطلاق، وإنما هي تتناسب فقط تلك المجتمعات الغربية في ماضيها وأهدافها، التي تختلف ربما جوهرياً مع ماضي وأهداف المجتمعات الأخرى.

لذلك يجب التمييز بين مظاهر الحادثة وروحها أو قيمها، لأن السلوكات الغربية لا تدل دلالة قاطعة على جوهر الحادثة، باعتبارها حالة من الحالات الكثيرة التي يمكن أن يكون عليها أي تحديث، بمعنى ليست الحادثة نسخة طبق الأصل، يجب أن نوضح مسألة في غاية الأهمية تتعلق بالحادثة الغربية، وهي تأسيسها على العلمانية على إثر انفصال السياسة عن الكنيسة أو الدين.

وهذا الانفصال ليس قاعدة مطلقة، ولا جوهرياً في الحادثة، لأن الأديان ليست متساوية في جوانب كثيرة منها الصحة والعقلانية والوحي وتدبير الأمور والعناية بشؤون الحياة وغيرها، وكذلك النظريات الفكرية والسياسية ليست متساوية، بمعنى متفاوتة.

إن الحادثة الغربية ليست أنموذجاً وقاعدة يمكن اتباعها، باعتبارها خاصة بالغرب، وأما من يراه كذلك فيجهل خصوصيته وخصوصية الغرب، ويكون تطبيقه غير مجد، لأن أصل التحديث في أي مجتمع يأتي

عن طريق الإبداع الداخلي، " لكن التطبيق الحداثي الغربي الذي نشهده ونحياه لا كونية فيه، وإنما هو تطبيق محلي تولى أصحابه إلزام الشعوب به وفرضه على واقعها، فهو إذن عبارة عن المحلي الذي رفع إلى رتبة الكوني عنوة"⁽⁴⁾.

هكذا يكون تصور الحداثة يرجع إلى الثقافة الغربية، لأنه نشأ من أسباب تاريخية لدى الغرب، بينما دورتنا الحضارية مختلفة عن دورتهم، لكن القاسم المشترك بيننا اليوم هو العصرية، التي تجمعنا في زمن واحد ومقتضى الحياة يجعلنا نتبادل المصالح والحاجات، لذلك اضطررنا إلى الأخذ بوسائل حضارتهم مع بعض السلوكات المرافقة لها، من هنا اعتقد البعض أن أخذنا بهذه السلوكات هو حادثة تدفع بثقافتنا إلى الأمام.

هذا الاقتباس الثقافي ربما هو الذي أحدث خلا في ثقافتنا وتشوشا في فكرنا، بحيث أصبح الإطار الثقافي فاقدا لمفعوله، لأن هذه القضية حسب تحليل مالك بن نبي قد تتسبب في تفاوت عناصر المنظومة الثقافية، فيقول: " فأشياء الوسط الاجتماعي وأفكاره التي تحوط الفرد يتمثلها الفرد بواسطة نوع من التحليل يدمجها في كيانه الروحي، تماما كما أن عناصر الوسط الحيوي التي تحوطه تتجمع وتتدمج في كيانه المادي بواسطة التنفس والتمثيل."⁽⁵⁾ بينما الأشياء التي تنقطع عن وسطها الثقافي تموت، لأنها تفقد معناها⁽⁶⁾.
هكذا تبدو الحداثة الوافدة على جميع شعوب العالم مستبدة بالثقافات المخالفة، ومحتقرة لها، لأنها قائمة على الأخلاق أو الدين الاعتبارية البيئية أو التاريخية، بينما هي تزعم أنها قائمة على العقل، ولا أساس غير العقل وحده.

إن الحداثة في نظر الغربيين هي عبارة عن قطيعة مع الثقافات والأنظمة وجملة القواعد الماضية في جميع المجالات، منها الفكر والاجتماع والاقتصاد والفنون، وهذه الدعوة إلى تجاوز كل ما يتعلق بالماضي تمثل المبدأ الأساسي في التحديث، دون الخروج عن تصورات العقل الغربي وسياقه التاريخي، ومن مميزات الحضارة الغربية العناية بالآلة والتقنية.

ومفكرو الغرب يميزون بين فكرة الحداثة المتعلقة بجملة القيم والأفكار التي تدفع إلى المستقبل من جهة، وفكرة التحديث كخبرة إنسانية التي تتشكل من تجربة تاريخية من جهة أخرى، لهذا يجد المتأمل للطرفين المؤلفين للحداثة الغربية أنها تعيش أزمة منذ نشأتها، وهي أزمة التعارض بين ما هو منطقي فكري قيمى والتجربة التاريخية للشعوب الغربية.

إذا كان البعض ممن يميز بين التقنية والثقافة على أساس أن الثقافة تعني جملة المعارف في مختلف العلوم، والتقنية تعني جملة الآلات والأدوات المستعملة، فإن هذا الفصل بينهما ليس صحيحا، لأنه قائم على

مفاهيم خاطئة، لأن الثقافة تعني جملة المشاعر والظاهر التي تنعكس من سلوك أغلبية أفراد المجتمع، التي تتعلق بكافة الميادين، وأما التقنية فتدل على أدوات الفكر والعمل معا، وهذا يعني أنها جزء من الثقافة نفسها، تكون وليدة تصور خاص من ناحية الوظيفة والنظرة الجمالية والغاية منها، من هنا تعيش المجتمعات العربية أزمة حادة في هذا المجال، بسبب الغزو التقني في الثقافة العربية، من حيث أن التقنية ذات روح خاصة، فكيف تحلّ روح أخرى في التقنية المستوردة؟ بمعنى هل الفرد الذي يقود سيارة مثلا، يمكنه قيادتها بهوية الفرد الذي أنتجها، ألا يسوقها سوق البهيمة كالبلبل والحمير؟ وما جدوى هذه السباق والغرض منها؟ لذلك تحتاج ثقافتنا إلى تحديث في الأساس من جهة المشاركة في إنتاج التقنية وملاحقتها، لأن هدف الثقافة الغربية الوصول إلى هذا المستوى بعد جهد كبير من الفكر والعمل، بحيث جعل: "إثبات الإنسان والشعور الإنساني كنقطة بدء يقينية ليس قبلها شيء، وكل شيء بعدها يكون من خلاله".⁽⁷⁾

فالتقنية الجديدة ليست أفضل من القديمة، لأنها قائمة عليها وتستمد من روحها هويتها، فكل تقنية تنشأ من واقع معين وحضارة خاصة وسياق تاريخي له مفعول كبير في إنتاجها، لهذا فالتقنية ليست كلية أو عامة، بل هي نسبية تعبر عن ثقافة خاصة، في حين أننا نحتاج إلى تحديث مجال التقنية عندنا لا العصرنة، لأن العصرنة تعني أننا نتواجد في عصر توجد فيه تقنية ما لدى الأمم الأخرى.

فيكون استيرادها واستهلاكها لا يدل على أننا نحياها ونستمتع بها مثل أهلها، على الرغم من ارتياح الناس في معاشهم وإدخالها في مجالات كثيرة إلا أنها في أحيان كثيرة أيضا تعقد حياة الناس بدل تسهيلها كمفعولها في الغرب، لكن العكس هو الصحيح، لأنها تتسبب في خلق مآسي نحن في غنى عنها. مثال ذلك التعطلات الكثيرة التي تشهدها الأجهزة وعدم التحكم في تسييرها واللفظ بها، وصيانتها وتنظيفها، وهذا كله يدل على أننا لسنا نملك المشاعر والسلوكيات التي تليق بها، ويمكن القول أنها صارت وبالا علينا من جهة الاعتماد عليها وهي ليست منا ولا نحن منها.

وكذلك مشكلة الاستيراد، هناك استيراد كميات كبيرة منها، وفي الوقت نفسه نشعر بقلتها وعدم كفايتها، أما تعطلها فحدث ولا حرج، لأننا نشغل أنفسنا بواقع لكنه افتراضي، وهذا ما يؤدي إلى خلل بين مشاعرنا والأدوات والأساليب المعبر بها عنها.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن التقنية الغربية قد أدت إلى تغيير أنماط كثيرة في ثقافتنا، وامتد ذلك إلى هويتنا، بسبب استعمال تقنياتهم الوليدة من روح ثقافتهم وحضارتهم، لذلك فالحل يكون بإنتاج تقنية تتناسب مع روح ثقافتنا، ومن ثمّ فالتحديث للتراث هو أولى من الاستيراد، بالإضافة إلى ذلك كله فإن وجودنا مرهون بهذا التحديث وليس بمجرد مسايرة العصر والانبهار بلمعان التقنية الغربية.

إذن أزمنا هي أزمة التعقل والتدبر ومعرفة المقاصد لدينا ولدى غيرنا، لأننا نعاني من اليقين بالذات الفاشلة على أنها قادرة، ومن الشعور بالماضي على أنه هو المستقبل، ومن عقدة التفوق على أنها الحقيقة والحقيقة المطلقة، والأمثلة كثيرة لا تعد ولا تحصى.

وهناك مظاهر تشهد على المزيد من التخلف والاستمرار فيه، بل الإصرار عليه، لأنه لا يمر يوم إلا ونصاب بخيبة أمل في هذا المجال ونشعر بالذل والهوان، بحيث تضيع الأوقات والحقوق وتهمل الواجبات وتكثر الأعذار فيقابلها الزفير والحسرة والأسف، وذلك لسوء فهم معنى الحداثة والتقنية والفصل بين الثقافة والتقنية. ومشكلة المشاكل تتمثل في انتقال عيوب الحداثة الغربية إلى ثقافتنا، على حد قول طه عبد الرحمن: " فلما انبنت الحداثة على مفهوم ضيق للعقل لغلبة الصبغة الأداتية عليه، فقد زاد هذا الضيق مع العولمة درجة، حتى أصبح العقل مختزلاً في الخاصية الحسابية، قاطعا صلته بخاصيته الخطابية الأصلية، مع العلم بأن الخطاب أولى بتحديد الإنسان من الحساب، لأن الآلة تحسب ولكنها لا تخاطب، وقد أدى هذا التحريف لحقيقة العقل إلى تجريده من الخاصية الإنسانية وتحويل العلاقات بين المواطنين إلى علاقات تجارية" (8) . إن مشكلة طغيان الآلة على الإنسان انتبه إليها الغربيون قبلنا، وحاولوا إيجاد الحلول المناسبة لهم، والتوازن بين مختلف الأطراف المشكلة للحياة أمر ضروري، لذلك اهتموا بالتربية التقنية في منظومتهم التربوية، فيقول أحدهم: " في مثل هذه الظروف يصبح اللجوء إلى الأساليب التربوية المباشرة أجدى وأقرب منا، فإلى هذا الهدف ترمي المساعدات التقنية يتناول تدريب البالغين على الوسائل الحديثة للإنتاج الزراعي والصناعي. وغايتها أن تشرح للعمال والفلاحين الأميين، بأساليب في متناول مفاهيمهم، كيف يستعملون تلك الآلة، وكيف ينظمون عملهم بشكل يؤدي إلى أكبر مردود ممكن." (9)

بينما نحن لا نكلف أنفسنا عناء، في مجال التكوين على التقنية لا المنتجة بل المستوردة، فمن أين يفقه العامل أو الفلاح أو الموظف فيها، وبالتالي فلا بد في البداية من رفع المستوى التعليمي وتوسيعه، إذا ما أردنا التحكم في التقنية المستوردة، وحتى في مجال التعليم والتكوين فاستعمال التقنية يكون محدوداً، لذلك يتخرج المتكئون بشهادات ودبلومات وهم لا يحسنون إدارة الآلات في مجال عملهم.

هذا، بالإضافة إلى عامل الشعور بالهوية والتمسك بالأخلاق، على الأقل اقتداء بالأوروبيين أنفسهم، فيقول شكيب أرسلان: " فنجد كل أمة فيها تأبى أن تندمج في أمة أخرى، فالإنكليز يريدون أن يبقوا إنكليزا والأفرنسييس يريدون أن يبقوا أفرنسييسا، والألمان لا يريدون أن يكونوا إلا ألمانا، والطيالان لا يرضون أن يكونوا إلا طلياناً، والروس قصارى همهم أن يكونوا روساً." (10)

يعني ذلك أن جميع الأمم تحاول أن تعيش في الحاضر بالانخراط في إنتاج كافة منتجاته المادية والمعنوية، باستثناء الأمة الإسلامية، فالناس فيها ينقسمون إلى فئتين متعارضتين، واحدة منها تدعو إلى الانغلاق والتقهقر والتفوق في الماضي والتمسك بما لا يجدي من حيث هو خاص بأجيال ذلك الماضي، وفئة أخرى ترى أن الأخذ بالعصرنة تعني التخلي الكامل على الماضي، وتنسب إليه أسباب التخلف والتقهقر عن الركب الحضاري.

لقد استشهد أرسلان باليابان الذي جمع بين الطرفين مما سمح بأن يقارع الأمم الأوروبية في شتى المجالات، فيقول: "فالياباني العصري قد انتلف مع جميع احتياجات الحياة العصرية، لكن مع حفظ الميل الدائم إلى الرجوع إلى ماضيه ومع التمسك الشديد بقوميته، غير مجيب نداء التفرنج (وفي الأصل التغرب Occidentalisme) الذي لا يريد الياباني أن يأخذ منه إلا ما هو ضروري له لأجل مصارعة سائر الأمم بنجاح"⁽¹¹⁾.

وهذا مالك بن نبي أيضا يحلل المشكلات التي يعاني منها العالم الإسلامي، مثل مشكلة التحديث والعصرنة، فلا تحل عن طريق نقل الحلول الجاهزة الموجودة في الغرب، وإنما الحلول تنبع من داخل الثقافة والحضارة الإسلامية، فيقول: "ولهذا نستطيع أن نقرر بصفة عامة أن من المخاطرة أن نقتبس حلا أمريكيا أو حلا ماركسيا كيما نطبقه على أية مشكلة تواجهنا في العالم العربي الإسلامي، لأننا هنا أمام مجتمعات تختلف أعمارها، أو تختلف اتجاهاتها وأهدافها."⁽¹²⁾

إذن الإخفاق عند بن نبي يوجد في العوالم المشكلة للثقافة، لأن انعدام الترابط والتماسك بين تلك العوالم يؤدي إلى التشتت وعدم الجاذبية بين الفرد وتلك العوالم، وهي عالم الأشخاص وعالم الأفكار وعالم الأشياء وعالم العناصر والظواهر الطبيعية، لأن الفرد يكون عضوا في تلك العوالم لما يتشبع بمضامينها منذ ولادته، بحيث يدرك كل المسائل والظواهر بجملة الثقافة التي نشأ عليها. وبالتالي لا يقبل حلا خارج إطار هذه الثقافة، وهذا هو أصل، أما الاستثناء فيحفظ ولا يقاس عليه.

هكذا تكون الحداثة متفاعلة مع الثقافة ومحركة لها، عندما تستمد روحها من المبادئ العامة القائمة في الثقافة، وان تكون قابلة للتطبيق بوجوه مختلفة، لهذا لا يكون التحديث واقعا إذا نقل من ثقافات أخرى أي من أرواح مغايرة وغريبة عن الثقافة الأصلية. لأن ما يضحك في ثقافة يبيكي في أخرى، وبالعكس.

فكرة التحديث التقني ذات أبعاد كثيرة تفترض أن يتمتع أفراد المجتمع بالمبادرات والمواهب الخلاقة، من أجل مسايرة العصر والمستجدات المحتملة، والتي تفاجئ باستمرار المتخلفين، لأن هذا العصر يتطور فيه

المتقدمون بسرعة فائقة، أما المتخلفون فإنهم يتخلفون بسرعة فائقة أيضا، باعتبارهم كائنات مستهلكة فقط، ولها تعلق بالحاضر الذي يمر بسرعة، لذلك تنعدم الروابط بين الأزمان، وبينها وبين الأماكن. ومهما تصورنا فضاة التخلف التقني، إلا أن التخلف الأدبي والعقلي أدهى وأمر، لأن حقيقة الإنسان لا تمثلها الأبعاد المادية وعلائقها، وهذا ما أدى إلى الصراعات حولها، وقيام الناس بأفعال خسيصة تدل على التخلف الأعمى، والابتعاد عن القيم الأخلاقية والدينية، باعتبارها غير مجدية في تحديث التطور المطلوب.

وفي هذا الإطار، يمكن القول أن التحديث بكل أشكاله وألوانه شيء آخر غير الحداثة، لأنه يرتبط بدناميكية المجتمع مع نفسه ومع غيره، ويعني أيضا العصرية، لكونه موجودا في هذا العصر فقط، لذلك قلنا: أن الشعوب المتخلفة تتقدم لما تترك لكي تأخذ من أسباب الحياة من تلقاء نفسها، هذا من جهة ومن جهة أخرى تبني نفسها بالتدرج لا دفعة واحدة.

لقد أنتجت النزعة الاستهلاكية مواطنين عجزوا عن التفكير والعمل، سواء كانوا متعلمين أو غير متعلمين، وهذا العجز يرجع إلى عدم استيعاب الثقافة العلمية، كما يرجع السبب في ذلك إلى انعدام الإرادة والروح العقلانية بالإضافة إلى النزعة التجارية الموروثة عن العصر الجاهلي، والميل إلى اللهو والترف قدر المستطاع وهذه النزعات بعيدة عن روح الإسلام الذي يدعو إلى الاعتدال في كل شيء وعدم الخوض كثيرا في شؤون الحياة.

إن عدم إقلاع النهضة العربية يرجع أساسا إلى عدم تحليه بالتحديث، بتبنيه للطروحات التقليدية التي تجاوزها هذا العصر أو التي ارتبطت بالدين بينما هي من الجاهلية، كفكرة قريش: آلهة وتجارة. حيث نقل المسلمون هذه الفكرة وزرعوها في الثقافة الإسلامية، حتى لا يكاد أصحاب الحركات الإسلامية يفتخرون بها، ويتصرفون بمقتضاها.

هكذا تبدو الخيبة ظاهرة مستبدة ومرتعا لكل النزعات الفكرية في الوطن العربي، والإسلامي، منها ما يكون خطابها راديكاليا كالنزعات اليسارية، ومنها ما يكون توفيقيا أو تلفيقيا، كالنزعات اليمينية، لأنها لم تتأسس على القاعدة العلمية، ولم تعتن بالنقد العلمي، الأمر الذي انعكس سلبا على مسعى النهضة، وجعلها لا تحقق أهدافها التي بشر بها الرواد.

إن المجهود التنموي لم يكلل بالنجاح، لأن الإصلاح الثقافي نفسه ظل حبيس القشور والمجادلات البيزنطية، لذلك وقع الميل إلى حلّ بعض مشكلات التنمية باستيراد التكنولوجيا بدل إنتاجها، بل إنتاج المواد الاستهلاكية، يا ليتها تم اقتناؤها بثوبها الاستهلاكي عند الغربيين.

لقد تغنى الفكر العربي بجماهيره وسلطاته وبالقاعدة الصناعية، مع ذلك بقيت الحياة الاجتماعية تعسة ربما أكثر مما كانت عليه قبل التحديث التقني الاستيرادي، لأن إطلاق هذا التحديث كان عبارة عن استنساخ لنماذج غربية وشرقية بعيدة عن واقع الأمة العربية، وكذلك تجاهلها للبناء السياسي الديمقراطي الذي يساعد بالمبادرة الفردية ومشاركة كل طاقات المجتمع في التنمية.

لهذا، فالإصلاح ينبغي أن يبدأ أولاً من الكل إلى الجزء ومن الأعلى إلى الأسفل، والفكر النهضوي اعتنى بطرد الاستعمار عن الأرض ولم يفكر في طرده في الأذهان والعقول والبطون، ولم يفكر أيضاً في تأسيس دولة القانون أو الدولة الديمقراطية بل انساق وراء الصيغ التقليدية الموروثة عن الدول الإسلامية كالمملكة والإماراتية والباشاوية والطائفية والعشائرية، بحيث أصبحت هذه النماذج غير قابلة لاستيعاب القاعدة التقنية والصناعية، لأن الصناعة عمل أكبر من أن تنهض به طائفة أو عشيرة، اللهم إذا تصورنا أنها مستوردة ومستهلكة فحسب، مثلما هو الحال الآن.

ومن أسباب إخفاق الإصلاح والنهضة ما يلي:

- تصور المفكرين لمرحلة ما قبل الفساد بأنها النموذج الواجب الإقتداء به، دون أن يميزوا بين صلاح الشيء في ذاته ولعصره، وصلاحه في كل وقت، وإنما تمسكوا به باعتباره هو الأصل، وليس لكونه صالحاً.
- انعدام التصور الواضح والمشروع المتكامل للمستقبل، أي مرحلة ما بعد الاستقلال.
- الجهل بأسباب الجمود والانحطاط، أي عدم قيام دراسة علمية لهذا الموضوع، بحيث كل متعلم يدلّو بدلوه الصغير والتافه في بعض الأحيان.
- عدم ظهور مرجعية فكرية قادرة على التحديث.
- ظهور الزعامات الفكرية المتناطحة إلى جانب الزعامات السياسية المتصارعة والمتناحرة.
- انعدام التجديد العقلي يرجع أيضاً إلى انعدام التجديد الديني.

الهوامش:

- 1 - مالك بن نبي. الصراع الفكري في البلاد المستعمرة. دار الفكر . دمشق 1986. ص 66.
- 2 - المرجع نفسه. ص 63.
- 3 - المرجع نفسه. ص 64-65.
- 4 - طه عبد الرحمن. روح الحداثة. المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية. ط1. المركز الثقافي العربي. الدار البيضاء وبيروت 2006. ص 65.
- 5 - مالك بن نبي. مشكلة الثقافة. تر/ عبد الصبور شاهين. دار الفكر (د.ت) ص 76.

- 6 - المرجع نفسه. ص 77.
- 7 - حسن حنفي. التراث والتجديد. ط5. المؤسسة الجامعية، بيروت 2002. ص 137.
- 8 - طه عبد الرحمن. روح الحداثة. ص 232.
- 9 - جان فوراستيه، وكلود فيمون. تاريخ الغد. تر/ جورج كوسي. ط1. منشورات عويدات. بيروت 1970. ص 44.
- 10 - أرسلان شكيب، لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم. موفم الجزائر 1990. ص 81.
- 11 - المرجع نفسه. ص 85.
- 12 - مالك بن نبي. مشكلة الثقافة. ص 48-49.